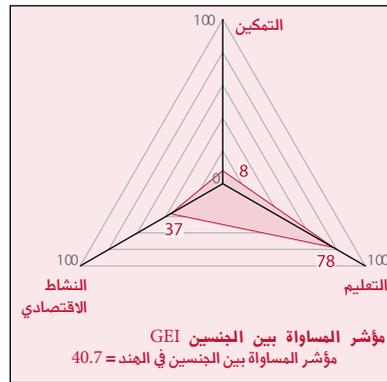
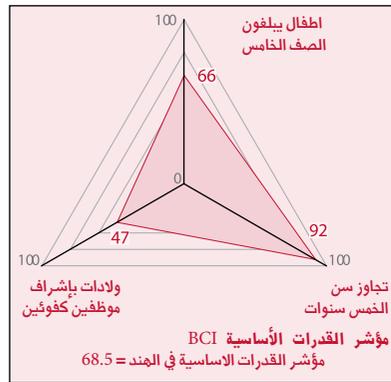


فرملة على الطريق وفقدان العلامات

على الرغم من المؤشرات العديدة التي تبين أن حالة الهند ليست الأسوأ في العالم، إلا أن قطاعات كثيرة شهدت انحسارًا بسبب انهيار الاقتصاد العالمي، بينما لم تستطع قطاعات أخرى المحافظة على مسار نموها. فعلى سبيل المثال، كان هناك نمو شديد الانخفاض في القروض الشخصية والاستهلاكية والإنتاج الصناعي. كما يأتي التضخم وارتفاع البطالة، والانحدار في الاستثمار الأجنبي المؤسسي لتضيف أعباءً وأثارًا إضافية. وعلى الحكومة أن تحقق التوازن بين الإصلاحات الاقتصادية لتنشيط النمو والتخفيف الضروري عن ٢٥٠ مليون هندي يعيشون في فقر مدقع.



هيمانشو جها Himanshu Jha

الرائد الاجتماعي، الهند

على عكس الفرض الخاص بالنمو الاقتصادي، بدون مزيد من الضغوط على البيئة والذي من المفترض وفقًا له ألا تتأثر الاقتصاديات الناشئة بالأزمة المالية العالمية، بحكم احتياطها الكبير من العملة الأجنبية، إلا أن كشوف الرصيد والى حد ما القطاعات البنكية الصحية، قد شعرت بالأثر⁽¹⁾. وهو ما يتضمن الهند التي مرت بانحدار كبير في النمو الاقتصادي من 9.3% في العام 2007 الى 7.3% في 2008. وبالنسبة لعام 2009 فقد كان النمو وفق تنبؤ صندوق النقد الدولي 4.5%⁽²⁾.

لقد كان انهيار سوق المال في 2008 مؤشرًا على تعمق دال للأزمة، ولم تكن الأسواق قادرة على استعادة عافيتها. وبالرغم من صعوبة التنبؤ بكيفية تغير الأحوال، إلا أنه من الواضح أن التنبؤ الأولي للحكومة بأن البلد لن تتأثر، كان تنبؤًا قصير النظر. فمن الأهمية أن نستكشف الأثر على فقراء الهند

مارس 2008). وبرز التضخم في أسعار السلع الرئيسية حدة المشكلة، فقد بلغ تضخم الأسعار الاستهلاكية من 10.8% - 9.6% في الفترة من كانون الثاني/يناير شباط/فبراير 2009 مقارنة بـ 7.3% - 8.8% في حزيران/يونيه 2008، و 5.2% - 6.4% في شباط/فبراير 2008⁽³⁾.

ومن أكثر تأثيرات الأزمة مباشرةً، ما أصاب الاستثمار الأجنبي المؤسسي. فقد تم تسجيل تسرب مقداره 15 بليون دولار من أسواق المال، ما بين نيسان/إبريل 2008 وأذار/مارس 2009 مقارنة بتدفق 20.3 بليون دولار في الفترة نفسها من العام السابق 2007 - 2008. كما سجلت استثمارات ورقية مثل

والفئات المهمشة وأيضًا فعالية استجابة الحكومة حتى الآن.

آثار الأزمة الاقتصادية

يمكننا رؤية الانهيار في النمو الصناعي المنخفض، والتضخم، واتساع العجز المحاسبي الراهن، وانهيار سوق المال، والانخفاض في قيمة العملة المحلية، الروبية. وقد صاحب الأزمة المالية أيضًا ارتفاع في بعض أسعار الغذاء. فوفقًا لمؤشر أسعار الجملة (WPI)، فقد ارتفعت تكلفة الأرز 12.8% في آذار/مارس 2009 مقارنة بالسعر في آذار/مارس 2008، وذلك مقارنة بزيادة عالمية مقدارها 1.0، بينما ارتفع سعر القمح بنسبة 5.2% مقارنة بالانخفاض العالمي 47.5%. وارتفع التضخم من 7.7% في آذار/مارس 2008 ليصل الى ذروته بنسبة 12.9% في آب/أغسطس 2008 (قد نلاحظ أن مؤشر أسعار الجملة قد هبط بشدة الى 0.3% في آذار/

(3) RBI. Macroeconomic and Monetary Development in 2008-09. Reserve Bank of India. Available from: <rbidocs.rbi.org.in/rdocs/Publications/PDFs/MMDAPRFull2004.pdf>.

(1) Subbarao, D. "India: Managing the Impact of the Global Financial Crisis". Speech delivered at Confederation of Indian Industry Annual Session, 26 March 2009.

(2) Outlook Indi. "IMF Lowers India's Growth Estimate to 4.5% for 2009". 22 April 2009. Available from: <news.outlookindia.com/item.aspx?658780>.

التدابير إنفاقاً إضافياً مقداره 200 بليون روبية (4.15 بليون دولار) تغطي البنية الأساسية الريفية الحرجة ومنظومات الضمان الاجتماعي، وتخفيض في ضرائب القيمة المركزية المضافة بنسبة 4%، وتدابير خاصة على جمارك البضائع، في قطاعات مثل الحديد والأسمنت، وتخفيض في الضرائب، وتعزيز لمعدلات التراجع في الصادرات.

كما تم تبني تدابير إضافية، شملت: مساندة معدلات الفائدة والاعتمادات ما قبل الشحن وبعده للصادرات ذات الكثافة العمالية؛ وإعادة تمويل بنك الإسكان الوطني بمبلغ 40 بليون روبية (831 مليون دولار) من أجل قطاع الإسكان، و70 بليون روبية (1.5 بليون دولار) لبنك تنمية الصناعات الصغيرة، من أجل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وكذلك تفويض شركة تمويل البنية الأساسية الهندية المحدودة، لطرح 100 بليون روبية (2.1 بليون دولار) من خلال روابط معفية من الضرائب⁽¹⁴⁾. كما تم تبني بعض التدابير النقدية من قبل البنك الاحتياطي الهندي، مثل تخفيض معدل اتفاقيات إعادة الشراء repo rate (المعدل الذي تقتصر به البنوك الهندية الروبيات من بنك الاحتياطي) من 9% في آب/أغسطس 2008 الى 5% كانون الثاني/يناير 2009، تخفيض معدل إعادة الشراء الاحتياطي، وتخفيض نسبة الاحتياطي النقدي من 9% في آب/أغسطس الى 5% من كانون الثاني/يناير 2009 فصاعداً⁽¹⁵⁾.

ومع ذلك، ثمة مشكلات أساسية في ما يتعلق بطبيعة وتوجيه والآثار المتوقعة لهذه الدفعات التنشيطية. منها أن المبالغ المخصصة غير ملائمة بالمرة، حيث يجب الالتفات الى حقيقة أن إجمالي المبالغ التنشيطية 311 بليون روبية (5.6 بليون

Stimulating the Economy". Press release, 2 January 2009.

و"الإعلان عن مزيد من الامتيازات في الضريبة المركزية والضريبة الخدمية". بيان صحفي 24 شباط/فبراير 2009.

"Further Concessions in Central Excise and Service Tax Announced". Press release. 24 February 2009.

(14) المرجع السابق.

(15) المرجع السابق.

أن المعدل السنوي للتوسع، كان 8.8% فيما بين نيسان/إبريل 2007 وشباط/فبراير 2008، ولكنه هبط بشدة الى 2.8% في 2008-2009⁽¹⁰⁾. وقد سجل مؤشر الإنتاج الصناعي متوسط نمو بنسبة 5.6% في الفترة من نيسان/إبريل الى تموز/يوليو 2008، وانحدر الى 1.7% في آب/أغسطس، ولكنه عاد ثانية الى عافيته نسبياً ليسجل 6% في أيلول/سبتمبر. ولكن مؤشر الإنتاج الصناعي سجل نمواً سلبياً مرة أخرى، فيما بين كانون الأول/ديسمبر 2008 وشباط/فبراير 2009. وكان معدل النمو في القطاع التصنيعي، قد انحدر من 9.3% في 2007-2008 (نيسان/إبريل شباط/فبراير) الى 2.8% في الفترة نفسها من العام التالي 2008-2009. وكان القطاع الجوهري للتصنيع قد شهد نمواً بمعدل 3% في 2008-2009 (نيسان/إبريل شباط/فبراير) منخفضاً من 5.8% أثناء الفترة نفسها في العام السابق 2007-2008⁽¹¹⁾. فضلاً عن ذلك، فإن البنوك تتراجع في تقديم الاعتمادات. فبين شباط/فبراير 2008 وشباط/فبراير 2009، انحدر معدل النمو انحداراً حقيقياً من 12% الى 7.5% في السكن، ومن 13.2% الى 8.5% في القروض الشخصية، ومن 5.9% الى 14.5% في القروض الاستهلاكية⁽¹²⁾.

التدخل لفحص الهبوط

بعد قمة مجموعة العشرين في تشرين الثاني/نوفمبر 2008، شكل رئيس الوزراء الهندي مجموعة تحت قيادته؛ لوضع خطة مفصلة لتدخل الدولة الملائم والموقوت. وكان كل من وزير المالية والصناعة والتجارة، ونائب رئيس لجنة التخطيط ومحافظ البنك الاحتياطي أعضاء في هذه المجموعة. وجاءت العلاجات المطروحة في شكل "دفعات تنشيطية"، أعلنت الأولى في كانون الأول/ديسمبر 2008 والثانية في كانون الثاني/يناير 2009⁽¹³⁾. وتضمن

(10) المرجع السابق.

(11) المرجع السابق.

(12) المرجع السابق.

(13) حكومة الهند "تدابير حكومية إضافية لتنشيط الاقتصاد". بيان صحفي 2 كانون الثاني/يناير 2009.

Government of India. "Additional Government Measures for

الإيصالات الإيداعية الأميركية/الإيصالات الإيداعية العالمية المسار نفسه⁽⁴⁾.

وقد كان لخروج الاستثمارات الأجنبية المؤسسية، والتي بلغت 66.5 بليون دولار في بداية 2008، أن يشد مسار الهبوط في سوق المال. والنتيجة أن مؤشر "سينسكس" وهو مؤشر لأكبر مشروعات البلد، "هبط من ذروة إغلاقه 20.873 في 8 كانون الثاني/يناير 2008 الى أقل من 10.000 في 17 تشرين الأول/أكتوبر 2008"⁽⁵⁾. كما أسفر خروج الاستثمارات عن هبوط شديد في قيمة الروبية التي انخفضت من 39.99 مقابل الدولار في آذار/مارس 2008 الى 52.09 لكل دولار في آذار/مارس 2009. كما هبطت الروبية مقابل عملات أخرى، بما فيها اليورو (6.5%)، والين (22.8%) واليوان الصيني (23.6%)⁽⁶⁾. وبالرغم من أن هذه قد تبدو أخباراً جيدة بالنسبة للصادرات الهندية، إلا أن الهبوط في اقتصاديات الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط التي تشكل ثلاثة أرباع تجارة الهند السلعية والخدمية قد ترجم الى انخفاض في الطلب. فمن نمو مقداره 24.5% في الفترة من نيسان/إبريل 2007 وتشرين الثاني/نوفمبر 2008، انحدرت الصادرات الى 17.6% في الشهور نفسها بين 2008-2009⁽⁷⁾.

وثمة احتمال أيضاً بأن البطء في تصدير الخدمات، سيزداد حدة "حيث يتعمق الركود وتعيد المؤسسات المالية التي تمثل المستهلك التقليدي الكبير للخدمات المسندة من الباطن هيكلها"⁽⁸⁾. ومن ناحية أخرى، فبالنسبة لمن راكموا التزامات سداد بالعملة الأجنبية، فإن انخفاض قيمة الروبية لا يمثل أخباراً جيدة، ولا يساعد ذلك الحكومة في جهودها لكبح التضخم⁽⁹⁾.

ويبرز البطء في نمو الإنتاج الصناعي حقيقة

(4) المرجع السابق.

(5) Chandrashekar C. P. and Ghosh J. "India and the Global Financial Crisis". Macroscan. 2008. Available from: <www.macroscan.org/the/trade/oct08/trd15102008Crisis.htm>.

(6) المرجع السابق.

(7) Macroeconomic and Monetary Development in 2008-09.

(8) Subbarao, D., op. cit.

(9) المرجع السابق.

تطرح مجموعة جديدة من المشكلات في بلد، يعاني أساساً من انعدام التكافؤ، ومستويات خطيرة من الجوع وسوء التغذية⁽²¹⁾.

فقدان الوظائف والضمان الاجتماعي وتحديات

يفرض فقدان الوظائف، في كثير من القطاعات الرئيسية، تحدياً أمام سياسات اجتماعية تعمل أساساً على الحد الأدنى. ويكشف مسح عينة للصناعات التصديرية، قامت به وزارة التجارة، عن وجود فقدان لـ 109.513 وظيفة أثناء الفترة من آب/أغسطس 2008 إلى كانون الثاني/يناير 2009. وبالمثل، قامت وزارة العمل بإجراء مسح للقطاعات المهمة، مثل صناعة السيارات، والتعدين، والنسيج، والمعادن، والماس والجواهر، والتي تسهم مجتمعة بأكثر من 60 من إجمالي الناتج القومي في 2007-2008، وهو ما كشف عن أن حوالي نصف مليون عامل قد فقدوا وظائفهم في الفترة بين تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر 2008.

وهذا ما يطرح تحدياً خطيراً للضمان الاجتماعي، حيث إنه من إجمالي قوة العمل 457.5 مليون، هناك 422.6 مليون مصنفين كعمال غير معترف بهم أو غير محميين، منهم 395.5 مليون في القطاع غير الرسمي و29.2 مليون فقط في القطاع الرسمي. وتشكل النساء حوالي 38% من هذه العمالة غير المحمية⁽¹⁹⁾.

خاتمة

لقد أظهر مواطنو الهند ثقتهم بالتصويت مرة أخرى، للائتلاف التقدمي المتحد الحالي، لمدة ثانية. ومع ذلك، فإن التحدي الذي يواجه الحكومة الحالية، يتمثل في تحقيق توازن رشيد بين أجندة الإصلاح الاقتصادي المستمر، وتوفير الإعانة الاجتماعية والاقتصادية لحوالي 250 مليون هندي مازالوا يعيشون، وفقاً لإحصاءات البنك الدولي، في فقر مدقع⁽²⁰⁾. والأزمة الراهنة إنما

دولار) تمثل فقط 0.8% من إجمالي الناتج القومي. فضلاً عن ذلك فإنه هناك غموض حول القطاعات التي سيتم إنفاق مبالغ إضافية قيمتها 200 بليون روبية (4.2 بليون دولار). فهناك بالفعل تكديس على مدى ثمانية أشهر في الإنفاق الفعلي. وإضافة أموال إضافية، مع وجود مثل هذا التكدس يجعل من الصعوبة أن يكون الإنفاق موقوتاً⁽¹⁶⁾.

لقد اندردت تخصيصات الموازنة العامة للتنمية من 7.5% في 2002-2003 إلى 6.0% في 2007-2008 في ظل قواعد قانون المسؤولية المالية وإدارة الموازنة. يشكل تخصيص الموازنة للتنمية في 2008 نحو 6.8% من إجمالي الناتج القومي، وكان من المفترض أن ترتفع على الأقل إلى 7.5% ليكون لها تأثير كلي، وهو ما يعني أن "الإنفاق الإضافي ينبغي أن يدور في فلك 400 بليون روبية (8.3 بليون دولار) بدلاً من 200 بليون روبية (4.1 بليون دولار)"⁽¹⁷⁾.

وانخفاض ضرائب القيمة المضافة بنسبة 4%، يعني أن هذا سينطبق فقط على منتجات تصل ضرائبها أكثر من 4%، وهو ما يستلزم تعزيزاً للطلب الاستهلاكي، وبشكل رئيسي على سلع الرفاهية. فضلاً عن ذلك، فقد تبين أن هذا "سيكون له أثر في ما يتعلق بدعم النشاط الاقتصادي فقط، إذا استجاب المنتجون بتخفيض الأسعار. وهو ما سيولد بالتالي استجابات على مستوى الطلب"⁽¹⁸⁾، وهو ما لن يحدث كما يبدو. على سبيل المثال، في صناعة الطيران، تخفيضات أسعار الوقود لم تترجم إلى تخفيض أسعار للمستهلكين كما هو متوقع.

لقد كانت هناك مطالب عديدة لبرنامج استثمار عمومي كبير، ينفق على البنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية في الهند، موفرًا فرص عمل وموسعًا للطلب المحلي.

(19) Government of India. "Unorganized Manufacturing Sector in India: Input, Output and Value Added". National Sample Survey Report 526. Ministry of Statistics and Programme Implementation. 2009.

(20) Chen, S. and Ravallion, M. (). "The Developing World is Poorer than We Thought, But No Less Successful in the Fight against Poverty". Policy Research Working Paper 4703. Washington, DC: World Bank. 2008.

(16) EPW Research Foundation. "Stimulus Packages Facing Institutional Constraints". Economic and Political Weekly, 44 (04), 24 January 2009.

(17) المرجع السابق.

(18) Ghosh, J. "Weak Stimulus". Frontline, 22 January 2009.

(21) According to IFPRI (2008), India is home to the world's largest food insecure population, with more than 200 million people who are hungry. The report shows that strong economic growth has not translated into lower hunger levels.